

ورقة تقديمية :

يلتزم حزب الحرية والعدالة الإجتماعية في طرح جميع تصوراتاته ووجهات نظره بعد فتح مشاورات واسعة و عميقة مع مختلف مكونات الحزب وتضع أساسا لكل النقاشات والمنطق الواقعية وإعتماد المرجعية للدستورية والتوجيهات الملكية السامية. ومن هذا المنطلق يجب أن تكون وجهات نظر الحزب متناسبة مع سياق الخطاب المؤسس للقرار الإستراتيجي الذي رمى لإطلاق ورش الجهوية المتقدمة والموسعة وفق خصوصيات المملكة المغربية التي ترمخت منذ قرون ووفق المعطيات المشار إليها في خطاب جلالة الملك تم الإعتماد على ضرورة توفر الخلاصات التالية في هذا المشروع المجتمعي :

أهم الخلاصات المقترفة من نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الإستشارية للجهوية :

- لحظة قوية، نعتبرها انطلاقة لورش هيكلية كبير، نريده تحولا نوعيا في أنماط الحكامة الترابية. كما نتوخى أن يكون انبثاقا لدينامية جديدة، للإصلاح المؤسسي العميق.
- الجهوية الموسعة المنشودة، ليست مجرد إجراء تقني أو إداري، بل توجهها حاسما لتطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية المندمجة
- قررنا إشراك كل القوى الحية للأمة في بلورته.
- طبقا لما رسخناه من انتهاج المقاربة التشاركية، في كل الإصلاحات الكبرى، ندعو اللجنة إلى الإصغاء، والتشاور مع الهيئات والفعاليات المعنية والمؤهلة
- إعداد تصور عام، لنموذج وطني لجهوية متقدمة، تشمل كل جهات المملكة
- الاجتهاد في إيجاد نموذج مغربي - مغربي للجهوية، نابع من خصوصيات بلدنا. وفي صدارتها انفراد الملكية المغربية بكونها من أعرق الملكيات في العالم. فقد ظلت، على مر العصور، ضامنة لوحدة الأمة، ومجسدة للتلاحم بكافة فئات الشعب، والوقوف الميداني على أحواله، في كل المناطق.
- العمل على إبداع منظومة وطنية متميزة للجهوية، بعيدا عن اللجوء للتقليد الحرفي، أو الاستساخ الشكلي للتجارب الأجنبية.
- بلورة هذا التصور، يتعين أن تقوم على مرتكزات أربعة:
- + أولا : التشبث بمقدسات الأمة وثوابتها، في وحدة الدولة والوطن والتراب، التي نحن لها ضامنون، وعلى صيانتها مؤتمنون. فالجهوية الموسعة، يجب أن تكون تأكيدا ديمقراطيا للتمييز المغربي، الغني بتنوع روافده الثقافية والمجالية، المنصهرة في هوية وطنية موحدة.
- + ثانيا : الالتزام بالتضامن: إذ لا ينبغي اختزال الجهوية في مجرد توزيع جديد للسلطات، بين المركز والجهات. فالتنمية الجهوية لن تكون متكافئة وذات طابع وطني، إلا إذا قامت على تلازم استثمار كل جهة لمؤهلاتها، على الوجه الأمثل، مع إيجاد آليات ناجعة للتضامن، المسجد للتكامل والتلاحم بين المناطق، في مغرب موحد.
- + ثالثا : اعتماد التناسق والتوازن في الصلاحيات والإمكانات، وتفادي تداخل الاختصاصات أو تضاربها، بين مختلف الجماعات المحلية والسلطات والمؤسسات.
- + رابعا : انتهاج اللاتمرکز الواسع، الذي لن تستقيم الجهوية بدون تفعيله، في نطاق حكامه ترابية ناجعة، قائمة على التناسق والتفاعل.
- بلوغ أهداف جوهرية. وفي مقدمتها إيجاد جهات قائمة الذات، وقابلة للاستمرار، من خلال بلورة معايير عقلانية وواقعية، لمنظومة جهوية جديدة
- انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المتدمجة. فجهات مغرب الحكامة الترابية الجيدة، لا نريدها جهازا صوريا أو بيروقراطيا؛ وإنما مجالس تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها
- واستشعار الرهانات الإستراتيجية للورش المصيري للجهوية الموسعة، الذي نعتبره محكا لإنتاج الإصلاحات الهيكلية الكبرى
- تحقيق ما نتوخاه من جعل الجهوية الموسعة، عماد للصرح المؤسسي للدولة المغربية، التي تحرص على ترسيخها كدولة عصرية للقانون والمؤسسات، وللحكمة الجيدة. وذلك في تلازم وثيق بين صيانة حقوق الوطن في وحدته وجوهرته وسيادته؛ وحقوق كل المغاربة، في المواطنة المسؤولة، والكرامة الموقورة، ضمن مغرب موحد ومتضامن، آمن ومتقدم.

ورقة تتضمن وجهة نظر الحزب

من أجل

إبداع منظومة وطنية متميزة للجهوية للنهوض بالتنمية الجهوية المندمجة

المشروع : الجهوية الموسعة والمتقدمة بالمملكة المغربية

الهدف العام :

- تطوير وتحديث هياكل الدولة وأسلوب جديد في الحكامة الترابية والنهوض بالتنمية
- إعطاء صلاحيات واسعة للمؤسسات الجهوية مع تعزيز آليات الشفافية والمساطر القانونية لتكون كل جهة قوة اقتصادية منتجة مما سينعكس إيجابا على قوة وكفاءة التدبير الاقتصادي والتنموي والسياسي والاجتماعي
- دعم التعددية وتوسيع قاعدة المشاركة في مسلسل التنمية المستدامة مع الالتزام بالتضامن والتماسك والتوازن بين المركز والجهات

المرجعية : الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الإستشارية للجهوية

وجهة نظر الحزب في التقسيم الترابي للجهات :

يقترح الحزب تقسيم التراب الوطني إلى ثمانية جهات متناسقة ومتقاربة , وعليه يتم التقليل من العدد الحالي والعمل على تجميع عدة جهات متقاربة ومتجانسة جغرافيا في جهة واحدة , نقترحها كالآتي :

- جهة الدار البيضاء الكبرى - الشاوية ورديغة - دكالة عبدة
++++ مركز الجهة : الدار البيضاء
- جهة الرباط سلا زمور زعير - الغرب الشاردة بني يحسن
++++ مركز الجهة : الرباط
- جهة طنجة تطوان الفنيدق - تازة الحسيمة تاونات
++++ مركز الجهة : طنجة
- الجهة الشرقية
++++ مركز الجهة : وجدة
- جهة فاس بولمان - مكناس تافيلالت
++++ مركز الجهة : فاس
- جهة مراكش تانسيفت الحوز - تادلة أزيلال
++++ مركز الجهة : مراكش
- جهة سوس ماسة درعة - كلميم طاطا
++++ مركز الجهة : أكادير
- جهة العيون بوجدور- وادي الذهب الكويرة
++++ مركز الجهة : العيون

وجهة نظر الحزب في الإختصاصات الإدارية للجهات :

- إحداث مؤسسات تشريعية وتنفيذية وعدلية لا تتنافى ولا تتداخل مع الإختصاصات الدستورية للدولة والجماعات المحلية والسلطات والهيئات يكون لها صلاحية تسيير وتدبير
- الشرطة المحلية والشرطة الإدارية
- الإقتصاد والتجارة والصناعة والخدمات
- الفلاحة - السياحة - الأشغال العمومية - النقل - التربية والتكوين - الشباب والرياضة
- التغطية الصحية - الثقافة ومختلف القطاعات المحلية الحيوية

وجهة نظر الحزب في الإختصاصات السياسية للجهات**على المستوى الجهوي**

- إحداث مجالس جهوية على رأس كل ستة سنوات عن طريق الإنتخاب المباشر باللوائح على صعيد تراب الجهة (برلمان جهوي).
- إنتخاب رئيس هذا المجلس الجهوي كمرحلة لاحقة عن طريق الإنتخاب المباشر من طرف أعضاء مجلس الجهة الموسع في دورتين لتحصيل الأغلبية المريحة .
- تشكيل مكتب لتسيير هذا المجلس برئاسة رئيس الجهة الأمر بالصرف وتحديد مكوناته وذلك بإنتخاب أعضاء المكتب حسب المعدل العام لساكنة الجهة + الرئيس ويكون للمكتب والرئيس المنتخب صفة مستشارين برلمانيين بالغرفة الثانية عن كل جهة موسعة بشكل مباشر .
- ينتخب عدد أعضاء مكتب تسيير وتدبير كل جهة حسب المعدل العام للساكنة بنفس الجهة
- يمنع تعدد الصفات داخل المجلس الواحد ضمانا لتوسيع المشاركة واتخاذ القرار
- إحداث مجلس مكاتب الجهات الموسعة تجتمع لزوما على الأقل مرة كل سنة برئاسة جلالة الملك .
- السماح بتأسيس وتكوين أحزاب أو جمعيات سياسية جهوية لا تتجاوز إختصاصاتها وأنشطتها حدود الجهة المؤسس بها، ويكون للسلطة الإدارية لممثل صاحب الجلالة في شخص والي الجهة صلاحيات الموافقة على التأسيس وفق القوانين المعمول بها.

على المستوى المركزي

- يقترح تشكيل أعضاء الغرفة البرلمانية الثانية من جميع مكاتب تسيير وتدبير المجالس الجهوية الموسعة مباشرة بالإضافة لمنتخبي الغرف المهنية والنقابية
- يتم انتخاب النواب في الغرفة البرلمانية الاولى عن طريق الانتخاب الفردي على صعيد التراب الوطني وتكون الاعداد موزعة حسب التعداد السكاني لجهات المملكة

وجهة نظر الحزب في التوابث والوحدة والتضامن

- التثبيت بمقدسات الأمة وتوابثها في وحدة الدولة والوطن والتراب ومن خلاله تبقى السلطة الدينية والعسكرية والحدودية المتعلقة بمؤسسات : إمارة المؤمنين - الجيش والدفاع والأمن الوطني - الجمارك، الخارجية والدبلوماسية والمجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للعلماء وتعيين واستقبال السلك الدبلوماسي من سفراء وقناصل وتعيين رئيس المجلس الدستوري والوزير الأول وكافة الهيئات والمجالس المركزية و الدستورية بوصفها الضامن الأساسي لوحدة الأمة وتماسكها برئاسة جلالة الملك حامي حمى الملة والدين .
- تعيين جلالة الملك لولاية في كل جهة من الجهات الموسعة للسهر على تطبيق القوانين

ويبقى الحزب مستعدا لتوضيح المعطيات والإقتراحات المدلى بها كوجهات نظر عامة

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

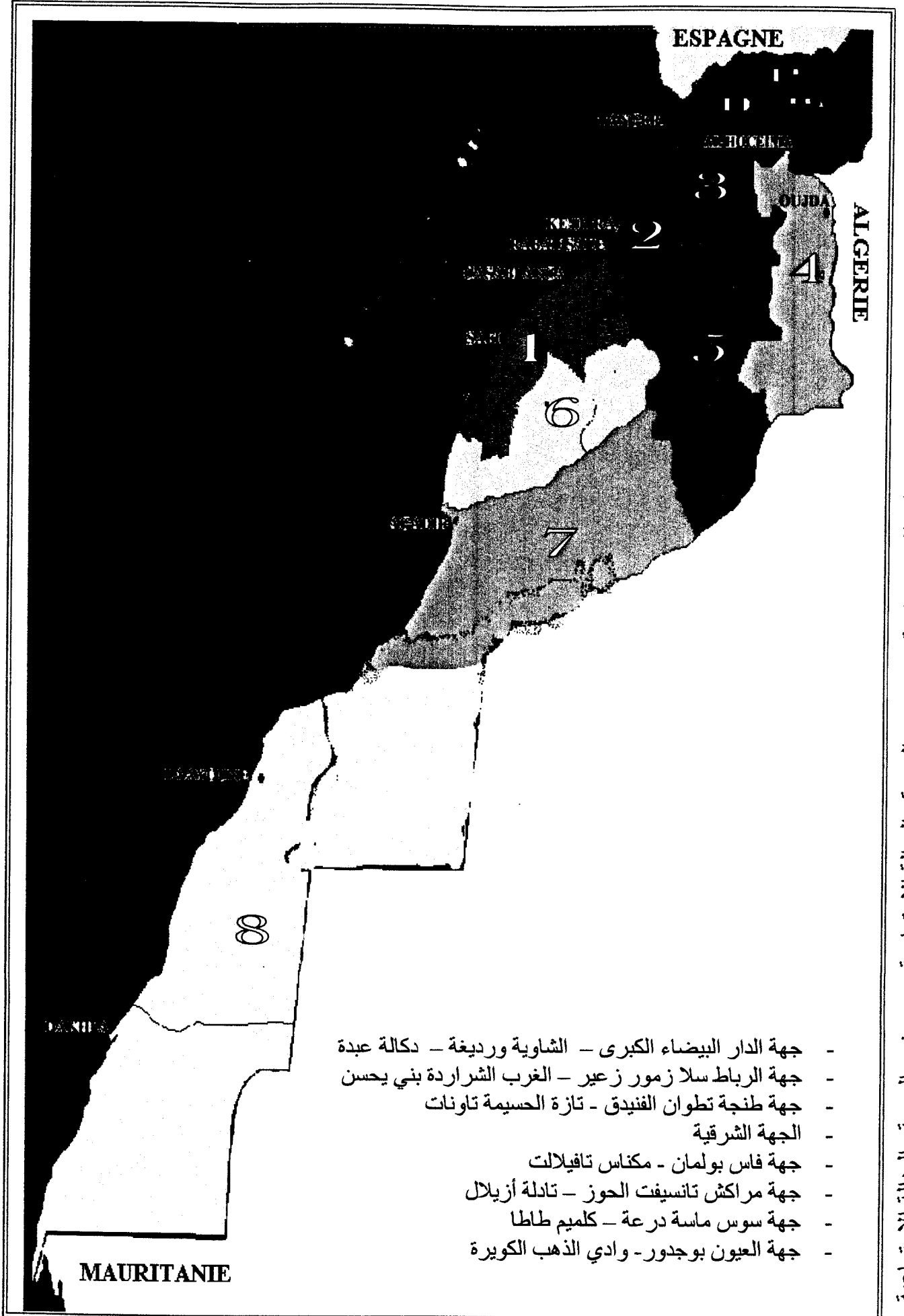
PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS



حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

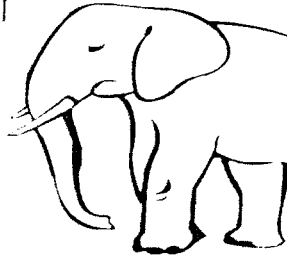
PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

PLJS

حزب الحرية والعدالة الإجتماعية

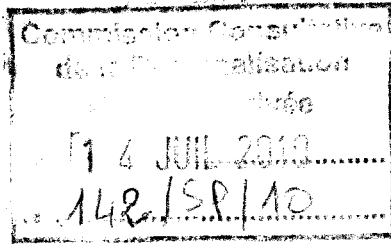
PLJS



البيضاء في : 2010/07/04

من الأمين العام
لحزب الحرية والعدالة الإجتماعية
إلى حضرة السيد عمر عزيما
رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية الموسعة

الموضوع : تقديم وثيقة تتضمن تقييم واقتراحات
وتصورات الحزب حول الجهوية الموسعة
إرساليتكم : عدد ك ر 10/286 بتاريخ 2010/05/27
عدد : /2010/30/



سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد ,

علاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه ,

وبعد تقديمنا المسبق لوجهة الحزب ونظراته وتصورات المبدئية , أمام لجنتم الموقرة بتاريخ 22 مارس 2010 , تتشرف هيئتنا السياسية بتقديم وثيقة تتضمن تقييم واقتراحات وتصورات الحزب حول الجهوية الموسعة قصد العمل على تدوينها ضمن الملف الإعدادي لأشغال اللجنة كما هو متضمن في إرساليتكم , مؤكداً فيها على أن الحزب يحافظ على نفس توجهاته ووجهات نظره المدلى بها مسبقاً , مع بعض التوضيحات الطفيفة المتعلقة بتحليل مفهوم بعض الإختصاصات الإدارية المقترح تخويل تسييرها وتدبيرها للجهات الموسعة , وتتعلق بقطاع التربية والتكوين والتعليم والقطاع المالي لخلق التوازنات المالية بين الجهات الموسعة وذلك وفق المعطيات التالية :

أولاً : التربية والتكوين والتعليم :

- العمل على تجميع الأكاديميات وفق عدد الجهات الموسعة المحدثة لتصبح ثمانية (8) أكاديميات جهوية لها إستقلالية جهوية في التسيير والتدبير
- تجسيد وترسيخ الهوية الثقافية والثرائية وإعتماد اللهجات المحلية (تريفيت - تشلحيت أو تمازيغت) كمكون إضافي , بالمناهج الدراسية المعتمدة حسب نوعية كل جهة

ثانيا : القطاع المالي (ميزانية التسيير) :

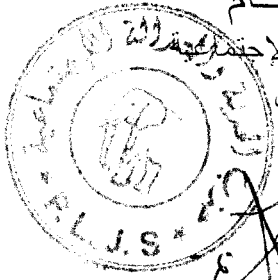
- تركز ميزانية الجهة أساسا على المداخل الذاتية لمكونات الجهة
- العمل على توزيع نسبة من الميزانية العامة للدولة على عدد الجهات الموسعة ومراعاة احتياجاتها الضرورية وذات الأولوية لخلق توازن إقتصادي وإجتماعي بين مختلف الجهات
- تبقى السلطة المركزية للقطاع المتدخل الأساسي لخلق التوازنات عن طريق المراقبة والتتبع وإعادة توزيع الفائض أو التدخل لسد عجز بعض الجهات والسهر على الحكامة الجيدة .

أملين أن نكون قد ساهمنا في وضع نموذج مغربي للامركزية ينسجم مع خصوصيات وطننا العزيز في أفق وضع خطة تقوم على تحقيق التكامل والتضامن بين كافة المناطق والجهات من أجل تطوير وتحديث هياكل الدولة والنهوض بالتنمية في إطار ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية , تحافظ على الوحدة والسيادة الوطنية الترابية للمغرب والتي يشهد التاريخ بإستمراريتها.

تقبلوا سيدي الرئيس فائق عبارات التقدير والاحترام
والسلام

توقيع

أمين عام



حزب الحرية والعدالة الإحتراكية
ميلود موساوي

ميلود موساوي
Miloud Moussawani

المرفقات :

- قرص مدمج يحمل تسجيلا إلكترونيا للوثيقة المطبوعة